من عصبتها فيقدم ابنها على ابيها ويزوج السلطان
زيادة على ما مر اذا غاب الولي الاقرب نسبا او ولاء
مرحلتين او امرم او عضل اي منع دون ثلاث مرات
مكلفة دعت الى كفوء ولو بدون مهر مثلها من تزوجها
به نيابة عن الغائب على الولاية ولاتزويج في الاخيرة
حقا عليه فاذا امتنع عنه وفاه الحاكم بخلاف ما اذا دعت
الى غير كفوء لان له حقا في الكفاءة ويوخذ من التعليل
انها لو دعته الى محبوب او عنين فامتنع الولي كان عاضلا
وهو كذلك اذ لا حق له في التمنع وكذا لو دعته الى كفوء
فقال لا ازوجك الا من هو اكفاء منه ولابد من ثبوت
العضل عند الحاكم ليزوج كما في سائر الحقوق ومن خطبة
الكفوء لها ومن تعينها له ولو بالتوكيل له بان خطبها
الكفاءة ودعت الى احدهم وخرج بالطرحتين من تغاب
دونهما فلا يزوج السلطان الا باذنه نعم ان تعذر
الوصول اليه لحقوق جاز له ان يزوج بغير اذنه قاله
الروياني اما لو عضل ثلاث مرات فاكثر فقد فسق فيزوج
الابعد لا السلطان كما سيأتي ولو عينت كفوء فاجبر
تعين كفوء آخر لانه اكمل نظرا منها اما غير الاجبر ولو ابا
او جدا ان لم تثب ثيبا فليس له تزويجها من غير عينته له

فتعبيري بالاجبر اولى من تعبيره بالاب فصل
في موانع ولاية النكاح يمنع الولاية رقا ولو في مبعض
لنقصه فتعبيري بذلك اعم من قوله لا ولاية لرقيق
نعم لو ملك المبعض امة زوجها كما قاله البلقيني
بناء على الاصح من انه يزوج بالملك لا بالولاية خلافا لما
افتى به اليعقوبي وصبى لسلبه العبارة وجنون ولو
متقطعا لذلك وتغليبا لزمن الجنون المتقاطع فيزوج
الابعد الا بعد في زمن جنون الاقرب دون افاقته
وخالف في الشرح الصغير فقال الاتقيم ان المتقطع لا
يزيل الولاية كالاغماء ولو قصر زمن الافاقة جدا فهو
كالعدم كما قاله الامام وفسق غير الامام الاعظم
ولو بعضل ثلاث مرات او سرم لانه يقبح في الشهادة
فيمنع الولاية كالرق فيزوج الابعد وقيل لا يمنعها
وعليهما عاث لان الفسقة لم يمتنعوا من التزويج نعم
الاولين وخرج بزيادتي غير الامام الامام
الاعظم فلا يمنع فسقه ولايته بناء على الصحيح من انه
لا ينعزل بالفسق فيزوج بناته وبنات غيره بالولاية
العامة تفخيما لشانه وحجر سفه بان بلغ غير رشيد او بتا
بعد رشد ثم حجر عليه لانه لتقصه لا يلي امر نفسه فلا يلي

Copyright © King Saud University